

انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر
-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)-
**The reflection of agricultural development policies on the
performance of the agricultural sector in Algeria
-Analytical Study of the Period of Execution of Public Investment
Programs (2001-2019)-**

د. العمر اوي سليم¹*

¹جامعة أم البواقي، الجزائر، lamraoui.salim@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: 2019/08/17 تاريخ المراجعة: 2019/09/30 تاريخ القبول: 2019/10/19

Abstract

الملخص

This research aims to clarify the development of the agricultural development policies adopted and their impact on the performance of the agricultural sector in Algeria. In order to achieve the objectives of this research, the descriptive and analytical methods were used to describe and analyze the agricultural policies adopted within the various investment programs implemented and analysis of performance indicators of the agriculture sector.

The results of this research showed the failure of the general policy of expansionist investment applied by Algeria in the agricultural sector and its inability to improve the performance indicators of the agriculture sector and the revitalization of the local production apparatus outside the hydrocarbons sector. Consequently, the economy remains dependent on the specter of the rural and single sector economy
Keywords : development policies, agriculture sector, economic performance, public investment programs, economic development, Algeria.

يهدف هذا البحث إلى إبراز تطور سياسات التنمية الفلاحية المتبعة وانعكاساتها على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر. ومن أجل تحقيق أهداف هذا البحث تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي؛ من خلال وصف وتحليل السياسات الفلاحية المتبعة ضمن مختلف البرامج الاستثمارية المنفذة وتحليل مؤشرات أداء قطاع الفلاحة.

توصل هذا البحث إلى فشل السياسة الاستثمارية العامة التوسعية التي طبقتها الجزائر في الجانب الفلاحي وعجزها عن تحسين مؤشرات أداء قطاع الفلاحة، وعن تنشيط الجهاز الإنتاج المحلي خارج قطاع المحروقات، وبالتالي بقاء الاقتصاد رهينا لشبح الاقتصاد الريعي والأحادي القطاع.

الكلمات المفتاحية: سياسات التنمية، قطاع الفلاحة، الأداء الاقتصادي، البرامج الاستثمارية العامة، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

*المؤلف المراسل: العمر اوي سليم، الإيميل: lamraoui.salim@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

حسب الفكر الكينزي تلعب الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، من خلال قدرتها على زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي (الطلب يخلق العرض)؛ حيث أن الاستثمار العام الذي يمثل جزءا هاما من الطلب الحكومي يعتبر محفزا للطلب الكلي، الأمر الذي يولد استجابة مقابلة من طرف العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج الوطني.

على هذا الأساس تبنت الدولة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001 أربعة برامج استثمارية متتالية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) والذي أتبع بالبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)، ثم برنامجين خماسيين؛ الأول خلال الفترة (2010-2014) والثاني يبدأ من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، وقد كانت هذه البرامج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية ويتمثل هدفها الرئيسي والنهائي في تنشيط الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وتحسين رفاهية المواطن.

2.1 إشكالية البحث:

إن ما تم تخصيصه ضمن برامج الاستثمارات العامة خلال الفترة (2001-2019) على القطاع الفلاحي هدف لتنشيطه وزيادة فعاليته لإدراك الأدوار المنوطة به في إطار السياسة الوطنية العامة، من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والمساهمة في توظيف اليد العاملة، والتخفيض من فجوة الواردات الغذائية، وعليه تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما مدى انعكاس تنفيذ البرنامج الاستثمارية العامة على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر؟

انطلاقا من أهمية البحث التي تكمن في كون القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسية التي يقوم عليها كل اقتصاد، لما ينتجه من قيمة مضافة على مستوى الناتج المحلي وتوفيره لمناصب العمل، يهدف هذا البحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية: توفير الدعم المالي الكافي لقطاع الفلاحة على مستوى السياسة العامة للدولة في الجزائر ساعد على تحسين مؤشرات أداء قطاع الفلاحة، وبالتالي الخروج من شبح الاقتصاد الأحادي القطاع.

3.1 المنهج والأدوات المستخدمة

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، عن طريق وصف وتحليل واقع البرامج والسياسات الفلاحية المطبقة وانعكاساتها على أداء القطاع

الفلاحي في الجزائر من خلال الإحصائيات المتوفرة في مختلف المصادر مثل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الفلاحة، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، الجمارك الجزائرية).

2. سياسات القطاع الفلاحي من خلال مضمون البرامج الاستثمارية العامة

هدفت البرامج الاستثمارية العامة منذ سنة 2001 إلى تدارك التأخر المسجل خلال سنوات أزمة التسعينيات، وإلى المساهمة في إعطاء دفع جديد لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتمثل هذه البرامج في:

1.1.2 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تتمثل الأهداف المحددة لهذا البرنامج في (مخولف، العرابي، 2012، ص 5):

- ✓ تنشيط الطلب الكلي، خلق مناصب عمل والحد من البطالة والفقير؛
- ✓ توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- ✓ تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من الأموال إلى هذا القطاع؛
- ✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية فيما يخص تنمية الموارد البشرية؛
- ✓ دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

1.1.2 مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي: أعطت الدولة من خلال مضمون هذا البرنامج أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210,5 مليار دج أي بنسبة 40,1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج، يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج، أي بنسبة 21,7%، ثم محوري دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65,3 مليار دج و 45 مليار دج أي بنسبتي 12,4% و 8,6% على التوالي من إجمالي قيمة هذا البرنامج (عماري، محمادي، 2013، ص 7).

2.1.2 مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في جانبه الفلاحي: يندرج البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري ضمن استراتيجية الدولة الراضية في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على حجم العمالة، ومحاولة تطويرها ضمن الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم الصيد البحري، واستغلال الثروة السمكية من خلال تهيئة موانئ الصيد، وتوفير المخازن والمعدات الضرورية، وقد تم رصد مبلغ 65,4 مليار دينار لتنفيذه وزعت على برنامجين فرعيين كما يأتي (بوقليح، 2005، ص-ص 114-115):

1.2.1.2 البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي: وهو برنامج مكمل للمخطط الوطني للتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه سنة 2001، حيث خصص لهذا البرنامج ما قيمته 55,9 مليار دينار، حيث يهدف إلى تحقيق:

- ✓ حماية السهول والأراضي المعرضة للانجراف وحماية المناطق السهبية من التصحر؛
- ✓ دعم إنتاج الحبوب والحليب؛
- ✓ دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي؛
- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات الفلاحية؛
- ✓ إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- ✓ حماية الأحواض المنحدرة والمصببات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- ✓ حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛
- ✓ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

تم تمويل هذا البرنامج بالاعتماد على ثلاث صناديق فلاحية وهي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: حصته بلغت 53,4 مليار دينار؛
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية: عمل على تمويل ما قيمته 0,2 مليار دينار؛

- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: بمبلغ مالي قدر بـ 2,28 مليار دينار.

فيما يخص النتائج المتوقعة من البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي تتمثل في استحداث حوالي 330000 منصب شغل منها 230000 منصب شغل ضمن عمليات التوسع الفلاحي، أما العدد المتبقي يكون نتاجا لعمليات حماية السهول والأحواض المائية.

2.2.1.2 البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري والموارد المائية: يهدف هذا البرنامج الى ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات من خلال مرحلة أولى تتضمن: البناء، تصليح وصيانة البحرية... إلخ وفي مرحلة ثانية: التكيف، التقييم، التبريد والنقل... إلخ للأنشطة الإنتاجية، أين خصص له ما قيمته 9,5 مليار دينار.

ومن بين الإجراءات التي تم اعتمادها لتنفيذ البرنامج (زمران، 2010، ص201):

- ✓ توكيل مهمة تمويل البرنامج إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات؛
- ✓ إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات؛

- ✓ إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
 - ✓ معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع (CEE) و (FIDA).
- 2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** جاء هذا البرنامج ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي بدأ بها المخطط السابق، ويمكن تلخيص مجمل أهدافه في (ضيف، 2015، ص254):

- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن؛
- ✓ توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار؛
- ✓ تطوير الموارد البشرية من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة؛
- ✓ تطوير البنية التحتية والتي تمثل في العصر الحديث أهم مورد اقتصادي؛
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.

1.2.2 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: إن قيمة المخصصات المالية للبرنامج بلغت 4202,7 مليار دج وزعت على خمسة محاور رئيسية؛ الأول يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان عبر توفير السكن وتجهيز المدارس وتأهيل المرافق الصحية بنسبة 45%، أما الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية بنسبة 40,5%، يليه الثالث والمتعلق ببرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، أما الرابع فقد ركز على تطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4,8% بغلاف مالي قدر بـ 203,9 مليار دج، وأخيرا برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال بنسبة 1,1% (بوابة الوزير الأول، 2005).

2.2.2 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو في جانبه الفلاحي: قطاع الفلاحة من بين المحاور الخمسة المستهدفة في جانبه الخاص بالتنمية الاقتصادية؛ حيث خصص ما قيمته 300 مليار دينار للفلاحة والتنمية الريفية وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الاقتصادية، وقد سعى هذا البرنامج في جانبه الفلاحي إلى تحقيق الآتي (World Bank, 2007, p2):

- ✓ تطوير المستثمرات الفلاحية والنشاطات الاقتصادية الريفية؛
- ✓ حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع الثروة الغابية؛
- ✓ محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها؛
- ✓ حماية السهوب وتميئتها.

لتحقيق هذه الأهداف اتخذت السلطات العمومية الإجراءات التالية (زيمان، 2010،

ص209):

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، لاسيما في الهضاب العليا والمناطق الجبلية؛
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، تشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، ترقية منظومات الضبط المهني والمشارك بين المهن وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

3.2 البرنامج الخماسي الثاني للفترة (2010-2014): يطلق عليه أيضا "برنامج توطيد النمو" ويدخل هو الآخر ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي ويعتبر حركية الاستثمار والنمو من جديد، حيث خصص له حوالي 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار والذي شمل شقين هما (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2010):

✓ استكمال المشاريع الكبرى بمبلغ 9700 مليار دج؛

✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج.

1.3.2 مضمون برنامج توطيد النمو: ركز هذا المخطط على قطاع التنمية المحلية والبشرية حيث استفاد من مبلغ 9903 مليار دج، وزعت على (السكن، التعليم والتكوين، الصحة، الإدارات العمومية، باقي القطاعات الأخرى)؛ ومجموع مخصصاتها يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدر بـ 45,42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية الذي يضم (قطاع الأشغال العمومية والنقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية) ما يقدر 8400 مليار دج ما نسبته 38,52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والتشغيل مبلغ 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16,05% من إجمالي البرنامج (بوفليح، 2012، ص 255).

2.3.2 مضمون برنامج توطيد النمو في الجانب الفلاحي: جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي للتأكيد على الهدف الأساسي والمتمثل في التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني (سفيان، 2011، ص-ص 113-114)؛ وذلك من خلال (عربي، 2006، ص 235):

- ✓ الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة لتغطي 75% من الاحتياجات؛
 - ✓ التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة (تكييف الري، التسميد والمكينة)؛
 - ✓ تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية؛
 - ✓ تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1,6 مليون هكتار بحلول سنة 2014؛
 - ✓ تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي؛
 - ✓ التنمية المتوازنة والمتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية.
- وتركزت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاثة محاور أساسية وهي:

1.2.3.2 التجديد الفلاحي: يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد هذا التجديد على المحاور التالية (غربي، 2010، ص147):

- ✓ تعزيز إنتاجية رأس المال وتطوير البنية التحتية الفلاحية والريفية؛
 - ✓ برامج التنظيم، وذلك عن طريق تنظيم المنتجات الزراعية؛
 - ✓ مكافحة التصحر وحماية التجمعات المائية وتعزيز الإرشاد الفلاحي؛
- 2.2.3.2 التجديد الريفي:** يهدف إلى تحقيق تنمية متجانسة ومتوازنة ومستدامة في الأقاليم الريفية، وحماية وتعزيز الموارد الطبيعية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق برامج تستند على:
- ✓ نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛
 - ✓ النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، حيث يتيح هذا النظام رؤية واضحة لتقييم مشاريع التنمية المختلفة؛
 - ✓ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، واستغلال وتنمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى؛
 - ✓ عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية، ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛

✓ عقد كفاءة للتنمية الريفية تم توقيعه مع محافظة الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي تعطىها المشروع (الأسر)، تحديد الأثر على حماية وتثمين الموارد الطبيعية، تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها (غربي، 2010، 146).

3.2.3.2 برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن التنفيذ، ويرتكز هذا البرنامج على (صاحب، 2015، ص162):

- ✓ عصنة المؤسسات الزراعية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الزراعية؛
 - ✓ توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الزراعي؛
 - ✓ تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الزراعة ودعمها بمختلف الموارد اللازمة؛
 - ✓ دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل ومكافحة حرائق الغابات، وتفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الزراعة الوطنية.
- 4.2 البرنامج الخماسي (2015-2019):** ابتداء من سنة 2015 رصدت الدولة برنامجا آخر أطلق عليه البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)، واستهدف هذا المخطط بلوغ نسبة نمو تقدر بـ 7% مع آفاق 2019 وتخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2014).
- إن المسعى الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019)، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمراقبة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي (وزارة الفلاحة، 2015، ص04):

1.4.2 المحور الأول: المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية.

2.4.2 المحور الثاني: مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الاستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية.

3.4.2 المحور الثالث: تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة.

4.4.2 المحور الرابع: تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

5.4.2 المحور الخامس: متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

من الأهداف المزمع تحقيقها من خلال هذا البرنامج فيما يخص قطاع الفلاحة الآتي:

✓ إنتاج 67,3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10,2 مليون قنطار من التمر، 6,4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5,8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4,3 مليار لتر من الحليب؛

✓ تطوير الري الفلاحي بزيادة 1 مليون هكتار من المساحة المسقية؛

✓ تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172000 هكتارات، ومتابعة دراسات التهيئة؛

✓ إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار؛

✓ تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 بقدر 5%؛

✓ إنشاء ما يقارب مليون ونصف المليون منصب شغل دائم.

3. تقييم أداء القطاع الفلاحي في ظل تطور مؤشرات مساهمته في التنمية الاقتصادية

فيما يلي رصد لأهم إمكانيات ومؤشرات أداء القطاع الفلاحي، وأهم معوقات مساهمته في

التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1.3 إمكانيات القطاع الفلاحي: تمتلك الجزائر موارد طبيعية مائية وأرضية تمكنها من تحقيق

الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، ويمكن تليخيصها في (رشام، عيسات، 2016، ص-ص 6-7):

1.1.3 الموارد المائية: يمكن تقسيم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية:

1.1.1.3 الموارد المطرية: إن 92 % من مساحة الجزائر توجد في منطقة الهضاب العليا

والصحراء وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، في حين أن المنطقة الشمالية للبلاد التي تحتل

7% من المساهمة الكلية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، تقدر نسبة هطول الأمطار فيها

بنسبة 92% ما يقدر بـ 192 مليار م³.

2.1.1.3 الموارد السطحية: والتمثلة في مياه السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر ما بين (9,8-13,5) مليار م³/السنة.

3.1.1.3 الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، و 90 ألف ينبوع و 23 ألف بئر عميق، وتقدر كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م³.

2.1.3 الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستغلة لا تتجاوز 8,42 مليون هكتار حسب إحصائيات سنة 2009، أي بنسبة 20% فقط من المساحة الكلية.

3.1.3 الموارد المالية: يمكن إبراز المخصصات المالية لهذا القطاع ضمن مختلف برامج التنمية الاقتصادية المسطرة خلال الفترة (2001-2014) في الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور الاعتمادات المالية الموجهة لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) (الوحدة: (مليار دج/%)

المجموع	البرنامج الخماسي الأول		البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي		برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي		القطاع
	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	
5,30	1377,4	4,71	1000	7,42	312	12,5	65,4

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: (بوفليح، 2005، ص-ص 114-115)، (بوابة الوزير الأول، 2005)، (بوفليح، 2012، ص 255).

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة المخصصات المالية المعتمدة للقطاع الفلاحي بدءا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلى غاية المخطط الخماسي في ارتفاع مستمر-رغم تراجع أهميتها النسبية من إجمالي اعتمادات كل برنامج-، وهو ما يمكن اعتبارها مؤشرا دالا على حجم الإمكانيات المالية المقدمة للنهوض بالقطاع.

2.3 اتجاهات تطور الإنتاج النباتي والحيواني في القطاع الزراعي الجزائري: خلال مختلف فترات تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة (2001-2014)، وواقعها خلال بداية المخطط الخماسي الحالي سنة 2016.

1.2.3 اتجاهات تطور الإنتاج النباتي في القطاع الزراعي الجزائري: عرف الإنتاج الزراعي النباتي ضمن القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2001-2016) تأرجحا بين الارتفاع

والانخفاض، ويمكن إرجاع تذبذبات الإنتاج بمختلف المجموعات الزراعية الغذائية والصناعية إلى عاملين وهما: المساحة المزروعة والمحسودة وكذا الإنتاجية، كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور إنتاج السلع الزراعية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: (ألف طن)

السنوات البيان	الفترة 2010-2014					متوسط الفترة 2005- 2009	متوسط الفترة 2001- 2004
	2014	2013	2012	2011	2010	2016	
القمح	2436	3299	3432	2554	2952	2330	2149
الشعير	939	1498	1591	1104	1503	1209	840
البقوليات	94	95,83	84,29	78,82	72,32	51,53	45,27
الخضر	12297	11866	10402	9569	8640	5401	3229
الفواكه	4205	4231	3867	2983	2705	2088	2117

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة.

من خلال ملاحظة بيانات الجدول السابق نسجل الملاحظات الآتية:

✓ بالنسبة لمجموعة الحبوب تذبذب الإنتاج على طول الفترة (2001-2016) تارة ارتفاعا وتارة أخرى انخفاضا، هذا وقد سجل سنة 2006 أعلى مستوى إنتاجي له خلال الفترة بحصة 4017 ألف طن، ويعتبر القمح أهم محاصيل هذه المجموعة، ويعزى تحسن الإنتاج إلى غاية 2006 إلى تطور المساحة المزروعة وكذا تحسن الإنتاجية، أما خلال سنة 2007 مع تراجع الإنتاج تراجع المساحة المزروعة والإنتاجية، كما أن نفس الوضعية المسجلة لمجموعة القمح تنعكس على مجموعة الشعير على طول الفترة المختارة ارتفاعا ونزولا ما ينعكس طرديا على الإنتاج. وعلى الرغم من المساحة الكبيرة المخصصة لمجموعة الحبوب في القطاع الزراعي الجزائري مقارنة بالاقتصادات العربية الأخرى إلا أن الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري تعتبر من أضعف الإنتاجيات الزراعية في مجال الحبوب مقارنة بالاقتصادات العربية؛ ففي سنة 2008 على سبيل المثال قدرت الإنتاجية في الجزائر بـ 1146 كغ/هكتار في حين نجد أن الإنتاجية الزراعية للحبوب في السعودية بـ 5095 كغ/هكتار و 9719 كغ/هكتار في الكويت و 7537 كغ/هكتار في مصر و 42006 كغ/هكتار في قطر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2009، ص 37)، ومن المفارقات أن هذه الاقتصادات تعاني ندرة في المياه مقارنة بالجزائر؛

✓ بالرغم من أهمية مجموعة محاصيل البقوليات ضمن هيكل استهلاك الفرد الجزائري- نتيجة ضعف القدرة الشرائية- إلا أن إنتاجها يتميز بالضعف والتذبذب وهذا ما نلاحظه من خلال بيانات هذه المجموعة على طول الفترة المختارة، وتعتبر سنة 2008 أضعف مستويات الإنتاج بحصة إنتاج بلغت 40,17 ألف طن، فبعد سنة 2005 التي شهدت ارتفاع الإنتاج عن الفترة التي سبقتها بدأ الإنتاج يميل نحو الانخفاض من 58,12 ألف طن سنة 2005 إلى 40,17 ألف طن سنة 2008. إن تذبذب المساحة المزروعة والإنتاجية الزراعية من جانب ومن جانب آخر ضعف كليهما معا كان وراء ضعف وتذبذب الإنتاج الخاص بهذه المجموعة على طول الفترة (2001-2016)، وهو ما يعكس تبعية الدولة الجزائرية خارجيا بالنسبة لهذه المجموعة رغم الأهمية النسبية لها في نمط الاستهلاك الجزائري.

✓ تعتبر مجموعة الخضراوات أولى المجموعات الزراعية في القطاع الزراعي الجزائري من حيث كميات الإنتاج، إضافة إلى وزنها في السلة المكونة لاستهلاك الفرد الجزائري، أين عرفت هي الأخرى اضطرابات في الكميات المنتجة بين الارتفاع والانخفاض، فخلال الفترة (2001-2004) قدر متوسط الإنتاج بحصة 3229 ألف طن ليرتفع متوسط الإنتاج خلال الفترة (2005-2009) إلى 5401 ألف طن وذلك بالرغم من انخفاض الإنتاج إلى 3995 ألف طن سنة 2006 لتعرف الكميات بعدها ميلا نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2016، وترجع النتائج الحسنة المحققة في مجال إنتاج الخضراوات إلى زيادة المساحة المزروعة المخصصة لهذه المجموعة وكذا تحسن الإنتاجية.

✓ عرفت مجموعة الفواكه تذبذبا في الإنتاج خلال الفترة المختارة، أين سجل أضعف إنتاج سنة 2007 بكميات قدرت بـ 2216 ألف طن، ليعرف الإنتاج تطورا ملحوظا منذ سنة 2008 إلى سنة 2016 أين بلغ أعلى مستوى إنتاج بكميات قدرت بـ 4692 ألف طن، ويرجع هذا التذبذب إلى التذبذب الحاصل في المساحة المثمرة والإنتاجية.

2.2.3 اتجاهات تطور الثروة الحيوانية ومنتجاتها: قبل الحديث عن المنتجات الحيوانية لا بد من التطرق إلى الثروة الحيوانية في الدولة الجزائرية ومكوناتها باعتبارها المسؤولة عن الإنتاج الحيواني ومشتقاته واتجاهاته.

1.2.2.3 اتجاهات تطور الثروة الحيوانية: أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي: الأبقار، الأغنام، الماعز، والخيول، والإبل، والدواجن، واستنادا لإحصاءات سنة 2016 فقد بلغت الثروة الحيوانية 35576 ألف رأس متضمنة في ذلك الأبقار والأغنام والماعز والجمال والخيول،

وهو العدد الذي ما يزال بعيدا عن الطموحات المستهدفة لزيادة إنتاج اللحوم والألبان، والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية.

الجدول 3: تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: (ألف رأس)

السنوات البيان	الفترة 2010-2014					متوسط الفترة -2005 2009	متوسط الفترة -2001 2004
	2014	2013	2012	2011	2010		
الأبقار	2049	1909	1843	1790	1747	854	1003
الأغنام	27807	26572	25194	23989	22668	20006	17654
الماعز	5129	4910	4595	4411	4287	3779	3267
الجمال	354	344	340	318	313	288	256
الخيول	42	45	46	44	43	44	46
المجموع	13538	03378	32018	23055	58290	24971	22226

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة.

من خلال بيانات الجدول نسجل الملاحظات الآتية:

- ✓ إن التغير في الثروة الحيوانية في الجزائر مرتبط بتغير عدد قطيع الأغنام، فقد سجل تطورا في الثروة الحيوانية بين الفترة (2001-2016) من 22226 ألف رأس إلى 35576 ألف رأس، بينما سنة 2008 عرفت تراجعا في عدد الثروة الحيوانية إلى 24841 ألف رأس بمعدل نمو سالب قدر 1,18%، والسبب في هذا التذبذب هو التذبذب الحاصل في قطيع الأغنام، حيث أن مجموعات القطعان الأخرى عرفت استقرارا نسبيا؛
- ✓ بالنسبة للأبقار سجلت تذبذبا طفيفا على طول الفترة (2001-2008)، ولقد عرفت سنة 2005 أدنى مستوى لعدد قطيع الأبقار بحصة 828 ألف رأس وتشكل الأبقار المحلية معظم الثروة الحيوانية من هذا النوع من الحيوانات على طول الفترة المختارة، وسجلت سنة 2008 عدد قطيع الأبقار بحصة 853 ألف رأس وبحصة 3,42% من مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر وهو ما لا يسمح بتطوير إنتاج اللحوم وتحقيق أهداف الدولة في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وذلك بالرغم من الاتجاه التصاعدي الذي عرفه عدد قطيع الأبقار منذ سنة 2010 أين انتقل من 1747 ألف رأس إلى 2081 ألف رأس سنة 2015؛

✓ في مجال تربية الأغنام تشير البيانات الرقمية إلى أدنى مستوى لرؤوس الأغنام للفترة (2001-2004) بحصة 17654 ألف رأس، حيث عرف الإنتاج ميلا نحو الارتفاع على طول الفترة (2001-2016) مؤثرا على مجموع الثروة الحيوانية، وهي تحتل المرتبة الأولى في مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر سنة 2018 بنسبة 79%؛

✓ عرف قطاع الماعز ميلا نحو النمو الايجابي خلال الفترة المختارة، وبالنظر إلى وضعيته وعدده فهو يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الأغنام ضمن تركيب الثروة الحيوانية؛ حيث قدرت نسبة الماعز إلى مجموع الثروة الحيوانية سنة 2016 بالجزائر بنحو 14,05%؛

✓ بالنسبة للجمال عرف عدد الرؤوس نموا ايجابيا على طول الفترة (2001-2016) غير أن هذا التطور عرف ببطء شديدا، في حين أن عدد الخيول تعرف استقرارا نسبيا على طول الفترة السابقة الذكر، وتمثل الخيول والإبل مجتمعة سنة 2016 نسبة 1,1% من مجموع الثروة الحيوانية في الجزائر وهو ما يثبت ضعف الأهمية النسبية لهذين النوعين.

2.2.2.3 اتجاهات تطور وواقع المنتجات الحيوانية: والتي تتمثل في إنتاج اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء، إنتاج البيض وأخيرا إنتاج الحليب.

1.2.2.2.3 إنتاج اللحوم الحمراء والحليب: يركز إنتاج اللحوم الحمراء على الأغنام والأبقار والماعز كما يبين الجدول التالي:

الجدول 4: اتجاهات تطور إنتاج اللحوم الحمراء والحليب خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: (ألف طن)

2016	الفترة 2010-2014					متوسط الفترة 2005- 2009	متوسط الفترة 2001- 2004	السنوات البيان
	2014	2013	2012	2011	2010			
110,24	112,44	111,38	113,87	156,04	154,80	143,86	170,25	لحوم الأغنام والماعز
164	131,90	122,95	118,85	103,5	100,58	82,52	109,07	لحوم الأبقار
274,24	252,59	242,20	240,87	267,41	263,26	235,76	287,00	المجموع
3719	3648	3400	3063	3165	2854	1912	1504	إنتاج الحليب

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

✓ يتأثر إنتاج لحوم الأغنام والماعز بعدد المذبوحات من هذا النوع من الحيوانات أكثر من تأثره بوزن الذبيحة كون أن هناك استقرارا نسبيا في وزن الذبيحة على طول الفترة (2005-2008)، بينما عدد المذبوحات نلاحظ بأنه عرف تذبذبا انعكس في إنتاج لحوم الأغنام والماعز، حيث كان إنتاج اللحوم من هذا النوع من الثروة الحيوانية سنة 2005 قدر بـ 140,28 ألف طن وعدد المذبوحات 7345 ألف رأس لينخفض الإنتاج بـ 23,42 ألف طن نتيجة انخفاض عدد المذبوحات إلى 6425 ألف رأس، ليرتفع الإنتاج من جديد سنتي 2007 ثم 2008 إلى 140,65 ألف طن و145,55 ألف طن على الترتيب ليشهد عدد المذبوحات هو الآخر ارتفاعا إلى 7282 ألف رأس و7502 ألف رأس سنتي 2007 و2008 على التوالي، غير أن الإنتاج شهد انخفاضا متتاليا من سنة لأخرى ولم يتعدى 110,24 ألف طن سنة 2016 نتيجة لانخفاض عدد المذبوحات؛

✓ عرف متوسط ذبيحة الأبقار ثباتا بين سنتي 2005 و2008 بوزن 203 كغ/رأس وهو ما يفسح المجال لتأثير عدد المذبوحات على تذبذب الإنتاج، ففي سنة 2005 قدر إنتاج لحم الأبقار بـ 77,95 ألف طن، في حين عدد المذبوحات كان 384 ألف رأس ليرتفع الإنتاج سنة 2006 إلى 80,50 ألف طن، ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد المذبوحات إلى 396 ألف رأس وينسبة نمو في عدد المذبوحات 3,26%، ونسبة نمو في الإنتاج 3,27%، وقد وصل الإنتاج سنة 2016 إلى 164 ألف طن وذلك لارتفاع عدد المذبوحات ولتزايد الاعتماد على لحوم الأبقار من إجمالي إنتاج اللحوم الحمراء؛

✓ عرف إنتاج الحليب للفترة (2001-2016) تزايدا إذ بلغ 3719 مليون طن سنة 2016، وتحل الجزائر المرتبة الثالثة عربيا من حيث الإنتاج بعد كل من السودان ومصر، ويرجع الفضل في هذا التحسن في الإنتاج إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة والفلاحين الخواص التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل جمع الحليب وما صاحبه من إنشاء لمصانع جديدة للحليب ومشتقاته، وهو ما دفع بالفلاحين إلى زيادة إنتاج الحليب واستيراد المزيد من الأبقار المخصصة لهذا النوع من الإنتاج.

2.2.2.2.3 إنتاج اللحوم البيضاء والبيض: تعتبر هذه منتجات أساسية في نمط الاستهلاك للفرد الجزائري وتظهر هذه الأهمية من خلال معدلات الإنتاج منها الموضحة في الجدول الموالي.

الجدول 5: تطور إنتاج اللحوم البيضاء والبيض خلال الفترة (2001-2016)

الوحدة: (1000طن)

2016	الفترة (2010-2014)					متوسط الفترة -2005 2009	متوسط الفترة -2001 2004	السنوات البيان
	2014	2013	2012	2011	2010			
302	284	318	365	330	296	155	175	مجموع اللحوم البيضاء
302	284	318	365	330	296	155	175	إنتاج لحم الدجاج
167	167	151	266	229	224	184	143	إنتاج البيض

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنوات مختلفة.

من خلال بيانات الجدول السابق نسجل الملاحظات الآتية:

✓ فيما يتعلق باللحوم البيضاء نجد أن لحوم الدجاج هي المكون الوحيد لهذا النوع من المنتج، والذي عرف ميلا نحو الارتفاع على طول الفترة (2001-2016)، حيث عرف الإنتاج معدل نمو إيجابي قارب 4,2% سنويا؛

✓ فيما يتعلق بإنتاج البيض فقد عرف ميلا طفيفا نحو الارتفاع على طول الفترة (2001-2016)، حيث انتقل الإنتاج من 143 ألف طن كمتوسط للفترة (2001-2004) إلى 167 ألف طن سنة 2016.

3.3 مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية: مؤشرات مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تظهر عجزه عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تحقيقه للاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الغذائية، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 6: مساهمة قطاع الفلاحة في بعض مؤشرات التنمية بالجزائر للفترة (2001-2016)

السنة	2001	2005	2010	2012	2014	2016
المساهمة في الناتج المحلي (%)	9,36	8,39	9,72	10,48	12,23	12,29
المساهمة في التشغيل (%)	9,62	8,95	13,11	10,77	10,57	8,78
الميزان التجاري للمواد الغذائية (مليون دولار)	36	67	215	315	323	317,7
الصادرات						
الواردات	2577	3587	6058	9022	11005	7949,14
العجز	2541	3520	5843	8707	10682	7631,44

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات:

- الجمارك الجزائرية، سنوات مختلفة.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017.

- l'Office National des Statistiques, 2015.

- l'Office National des Statistiques, 2016.

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة الإيرادات في الناتج المحلي الإجمالي رغم أهميتها النسبية تعد ضعيفة مقارنة مع قطاعات اقتصادية أخرى، وقد سجل القطاع الفلاحي للفترة (2001-2016) متوسط نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 8,9%، كما يوضح الجدول أيضا أن هنالك هبوطا مستمرا في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في العمالة في الجزائر، بحيث قدرت سنة 2016 بـ 8,7% من إجمالي العمالة، وهو الانخفاض المفسر بمجموعة من العوامل أهمها: ضعف جاذبية القطاع الفلاحي للعمالة مقارنة بالقطاعات الأخرى بسبب ضعف المدخلات، وعدم وجود تأميمات للعمالة ضد حوادث العمل، واتسام العمل الزراعي بالموسمية وعدم الاستقرار، وكذلك بسبب جاذبية المدن للعمالة (طوبجيني، مقال، 2017، ص226).

إن وضع القطاع من حيث ضعف مساهمته في قيمة الناتج المحلي وضعف مساهمته في العمالة تنعكس بشكل واضح على الميزان التجاري، أين تبين الإحصائيات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية عجزا كبيرا في الميزان التجاري الغذائي الذي بلغ أقصاه سنة 2014 بعجز فاق 10 مليار دولار، حيث قدرت الصادرات الغذائية 323 مليون دولار في حين بلغت الواردات الغذائية قيمة 11 مليار دولار، هذا العجز الغذائي الكبير المتزايد والمدفوع بالزيادة السكانية وتحسن مستويات المعيشة يكلف الدولة استنزاف خزينتها من العملة الصعبة.

4.3 معوقات تنمية القطاع الفلاحي: إن الجهود الرامية لترقية القطاع الفلاحي لم ترق إلى المستوى المطلوب، ولا يزال هذا القطاع حلقة ضعيفة لا بد من إصلاحها لاستكمال التنمية الاقتصادية وتحقيق التنويع الاقتصادي، ومن أهم مكامن الخلل في هذا القطاع ما يلي (رشام، عيسات، 2016، ص11):

- ✓ ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18%؛
- ✓ ضعف استعمال وسائل الإنتاج، فعلى سبيل المثال استعمال الأسمدة مقارنة بدول أخرى يبقى في حدود ضعيفة، وكذلك ضعف نسبة المكننة؛
- ✓ ضعف نسيج الصناعات الفلاحية حيث لا تمثل إلا 24% من الوحدات الصناعية و33% من إنتاج الصناعات التحويلية؛

- ✓ التجزئة المفرطة للعقار مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيز؛ حيث أن 70% من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وبذلك تنحصر أعمال أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب.
- ✓ هيمنة زراعة الحبوب على مجموع المساحات الفلاحية بنسبة 75% ولا تساهم سوى بـ 10 إلى 15% من رقم المعاملات الفلاحية وبـ 5% إلى 10% من مناصب الشغل القطاعي؛
- ✓ ظاهرة التصحر التي تهدد 32 مليون هكتارا من الأراضي الشاسعة والغطاء الغابي بشمال الجزائر، كما أن الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية قلص من طاقتها.

4. الخاتمة

من خلال تحليل مؤشرات مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2001-2016) يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الفلاحي، والذي من المفروض أن يكون من بين أهم القطاعات لتنشيط الاقتصاد الوطني، حيث أنه لم يستفد من الظروف الإيجابية التي أتاحتها السوق المحلية خاصة مع إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم وتوطيد النمو، فعوض الاستفادة من الطلب المتزايد المتولد عنها كان الاستيراد هو الحل لتلبية ذلك الطلب، وهو ما يعد فشلا لسياسة الإنفاق التوسعية التي طبقتها الجزائر في الجانب الفلاحي بحكم أنها عجزت عن تنشيط جهاز الإنتاج المحلي، وبالنظر إلى نتيجة البحث التي وصلت إلى الإقرار بنفي فرضية الدراسة، وبالتالي فشل البرامج الاستثمارية العامة التوسعية التي طبقتها الجزائر في تحقيق أهدافها في الجانب الفلاحي، يمكن أن نورد بعض الاقتراحات التي يمكن الأخذ بها في وضع البرامج والسياسات العامة، وبالأخص تلك المتعلقة بقطاع الفلاحة، وهي:

- ترشيد الاستثمارات العامة وذلك بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات؛
- منح تسهيلات للمستثمرين الخواص وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي؛
- تفعيل دور أجهزة الرقابة المالية والتقنية على تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة؛
- وضع استراتيجيات واضحة الأهداف والأولويات، وفق المعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الفلاحي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات والاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.

- ضرورة حماية العقار الفلاحي وربطه بشبكات الري؛

6. قائمة المراجع:

- مخلوف، عبد السلام، العرابي، مصطفى. (2012). برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004. مجلة الباحث. (العدد 01).
- عماري، عمار، محمادي، وليد. (11-12 مارس 2013). آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي، المؤتمر الدولي بجامعة سطيف حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014).
- بوفليح، نبيل. (2005). آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية. رسالة ماجستير: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- رزمان، كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. (العدد 07).
- بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، <http://www.premier-minister.gov.dz> (20/09/2018).
- ضيف، أحمد. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوفليح نبيل. (2012). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. (العدد 12).
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 24 ماي 2010، المتضمن: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).
- سفيان، حنان. (2011). دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير لجامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- عريبي، مريم. (2006). آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في

- الاقتصاديات المغاربية. رسالة ماجستير جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- غربي، فوزية.(2010). الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي -حالة الجزائر- . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- صاحب، يونس.(2015). السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر: دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، رسالة ماجستير جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق العلوم السياسية.
- طويجيني، زين العابدين، ومعال، نسبية.(2017). القطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة تقييمية لإمكانياته الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي. مجلة مجاميع المعرفة. (العدد 04).
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد يوم 18 سبتمبر 2014، المتضمن: البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019).
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، تقرير السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سبتمبر، 2015.
- رشام، كهينة، وعيسات، فاطمة الزهراء.(29-30 نوفمبر 2016). القطاع الفلاحي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات-الوقائع والتحديات-، الملتقى الدولي بجامعة البويرة الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار النفط.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية سنوات: (2008، 2009، 2010، 2013، 2016، 2017)، المجلدات رقم (28، 29، 30، 33، 36، 37)، <http://www.Aoad.org/>، (02 نوفمبر 2018).
- Douanes Algériennes، Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie، <http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html>، (consulté le 6/11/2018).
- l'Office National des Statistiques. (2016). Les Comptes Économiques de 2001 à 2015. N°750. Algérie.
- l'Office National des Statistiques. (2015). Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2004 a 2014. coll.statis n°194. série E N° 84, Algérie.
- World Bank.(2007). A public expenditure review, report n° 36270, vol 1.